CD/PV.545
22 March 1990
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والاربعين بعد الخمسمائة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف ،
يوم الخميس الموافق ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ايميكا آيو أزيكيوي (نيجيريا)

٤٨٤٧ب/GE.90-60399

الرئيس (متكلما بالانكليزية): الآن تفتتح الجلسة العامة ٥٤٥ لمؤتمر نزع السلاح .

يواصل المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله ، النظر في البند ٤ من جدول أعماله المعنون "الاسلحة الكيميائية" ، ولكن يمكن لأي عضو ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، إثارة أي موضوع ذي صلة بأعمال المؤتمر إذا ما رغب في ذلك .

أمامي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلا سري لانكا وباكستان . الكلمة الآن لممثل سري لانكا السفير راسابوترام .

السيد راسابوترام (سري لانكا) (الكلمة بالانكليزية): إن هذا هو أول بيان رسمي لي في هذا المؤتمر ، وأود في بدايته الانضمام إلى غيري في تقديم التهاني لكم ، سيادة الرئيس ، على الأعمال المثمرة الممتازة التي تم إنجازها بتوجيهكم القدير ، الذي ينفخ فينا روح الثقة والتطلع بأمل وعزم من أجل إدراك أهدافنا وغاياتنا في ميدان نزع السلاح ، وسيقدم لكم وفد سري لانكا دائما مساندته التامة وتعاونه النشط . وإني لأتوجه بالشكر أيضا للسيد فاخنماكرس سفير هولندا على الطريقة القديرة الكفؤ التي تمكن بها من تعجيل وتوجيه أعمالنا في شهر شباط/فبراير المثقل بالاعمال .

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بشكري الخالص لكل زملائي الذين رحبوا بي في هذا المؤتمر ترحيبا حارا ملهما ، فقد اعتبرت هذا الترحيب ملهما لأن هذه المشاعر تعني الطابع الجماعي للمساعي التي أسندتها إلينا الشعوب والأمم التي نمثلها ، بغض النظر عن كبرها أو صغرها ، قوتها أو ضعفها ، والتي ترمي إلى تدوين ممارسات الدول التي يمكنها كفالة تحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال نزع السلاح في عالم يتميز بالتغير الدينامي ، لا يمكن فيه تقسيم أمن الأمم إلا نظريا . وإن سري لانكا لتتشرف حقا ، كما ذكر سلفي في هذا المؤتمر ، بأن تمثل لا أنفسنا فقط وإنما أيضا ، من ناحية ، الأغلبية الساحقة من دول عدم الانحياز التي لا يستند أمنها على الأسلحة وإنما على قوة حكم القانون الساري في العلاقات بين الدول .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بكل من وصلوا بعدي إلى هذا المؤتمر ، وهم سفير كينيا السيد توماس أريبا أوغادا ، وسفير كوبا السيد خوسيه بيريس نوفوا ، وسفير الصين السيد هو زيتونغ ، وسفير اليابان السيد ميتسورو دونوواكي ، وسفير كندا السيد جيرالد شانون ، وسفير الأرجنتين السيد روبرتو غارسيا موريتان ، وسفير فنزويلا السيد أوراسيو أرتياغا ، وسفير الولايات المتحدة السيد ستيفان ليدوغار ، وسفير المكسيك السيد ميغيل مارين بوش .

وقد أقرت البيانات التي ألقيت مؤخرا في هذه القاعة وخارجها بأن التغيرات الجارية في المنطقة الأوروبية بالغة الأهمية ، ويبين عمق التحليل والتعليقات التي أبداها هنا عدد من المتحدثين الذين سبقوني اتساع نطاق الإمكانيات المتاحة لتدعيم الأعمال في هذا المحفل في مجال حماية الأمن العالمي . وإننا ، بصفتنا بلدا صغيرا من بلدان عدم الانحياز يعتمد على التعاون المتعدد الأطراف من أجل رفاهية وأمن نظام الدول القومية الموجود حاليا ، لنشعر بالغبطة لما تبديه هذه الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض على نزع السلاح من تجاوب جماعي مع هذه التغيرات .

إن التغيرات السياسية الجارية في أوروبا تلقى ترحيبا واسع النطاق باعتبارها إيجابية خلاقة ، وقد وصفت بأنها ترسي الأسس لإقامة العلاقات داخل الدول وفيما بينها على أساس ديمقراطي ولبناء هياكل أمنية جديدة تقوم لا على المواجهة وإنما على التعاون والتفاهم . وإننا لنأمل أن توفر هذه الاتجاهات الوليدة في ميادين المعارك التقليدية في أوروبا أساسا لإعادة تقييم عالمي للمذاهب الأمنية ، ونرحب بهذه التطورات بوصفنا بلدا من بلدان عدم الانحياز ينادي بالتوافق والتعاون من أجل تحقيق الرفاهية والأمن المشترك على أساس عالمي ، استنادا إلى تبادل التأكيدات والمساواة في السيادة لا إلى التفوق في القوة والتهديدات المستترة . كما نرحب أيضا ، بوصفنا بلدا ديمقراطيا يمارس حق الاقتراع العام للبالغين ، بدون انقطاع ، منذ أكثر من نصف قرن ، بعملية إرساء الديمقراطية وما تحمل في طياتها من حيث الأمن والاستقرار العالميين .

لقد أدى ما تحقق من نجاح في التوصل إلى حلول سلمية لعدد من القضايا ، منها قضية أفغانستان والحرب بين ايران والعراق وناميبيا ، إلى إنعاش إمكانيات الأمم المتحدة في مجال إقرار السلم وصيانته ، فلا غنى عن أكبر محفل متعدد الأطراف لتلبية احتياجات الأمن الاقتصادي والسياسي المتزايدة . كما ثبت من المنازعات الإقليمية التي تم تسويتها أو حلها أنه يمكن لمبدأ تعدد الأطراف تحقيق نتائج إيجابية عندما يتاح له ذلك . ولذا تتوقع البلدان النامية التي لم تنتعش بعد من آثار عقد ضائع على التنمية ، مع كل ما يعنيه ذلك بالنسبة لأمنها ، أن تقوى العملية المتعددة الأطراف .

وإننا لنشعر أيضا بالارتياح لما حدث من إقرار الدولتين العظميين وحلفائهما بالحاجة إلى نزع سلاح نووي حقيقي ، وإن اتفاق القوات النووية المتوسطة المدى وإجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في الأسلحة النووية الاستراتيجية المتوقع عاجلا لا آجلا لهما دلالة على الإمكانية السياسية للتوصل إلى حالة أمن على أساس أسلحة أقل . وقد كان من رأي بلدان عدم الانحياز دائما أن أفضل طريقة ممكنة لكفالة أمن عالمنا المترابط رغم تنوعه هي التخلص من الأسلحة لا إضافة المزيد إليها ، فإذا ما كان تزايد عدد الجنود والمعدات العسكرية من أعراض مرض سياسي عميق الجذور حسب تصور

أطراف الحرب الباردة فعلينا ، وإن كان ذلك متأخرا ، أن نواجه الأبعاد غير العسكرية للأمن في وقت أخذت فيه الأعراض والمرض في الاختفاء تدريجيا . ومن البديهي ، نظرا لترابط وتعدد وجوه طبيعة الأمن وتصورات التهديدات ، أنه ينبغي تناول هذه القضايا بصورة متعددة الأطراف ، ولهذا المؤتمر ، باعتباره الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض على نزع السلاح ، دور هام يؤديه في تعميم هياكل الأمن الجديدة على نطاق العالم بأسره ، وإلا افتقرت أي قواعد أمنية وليدة إلى السلامة العالمية ، لأنه لا يمكن قصر ظروف الأمن على منطقة واحدة في العالم دون غيرها . وربما كنا بعيدا جدا عن التوصل إلى تحقيق حالة أمن بدون أسلحة ، ولكن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية ما زال مدرجا في جدول الأعمال الدولي . بيد أننا إذا ما فشلنا في تحقيق حالة أمن على أساس تقليل الأسلحة ، وتوسيع نطاق هذه الحالة ليشمل العالم بأسره ، فسينشأ خطر وجود أشكال بديلة من هياكل القوة القديمة ، تحول مظهرها بحيث تأخذ شكل ترتيبات قوة متعددة الأقطاب تظهر في مناطق مختلفة من العالم ، فيؤدي ما يصاحب ذلك من عدم الاستقرار وتكدس الأسلحة في شتى مناطق العالم إلى تفاقم التوترات الإقليمية التي تدفعها بالفعل ديناميات إقليمية وداخلية خاصة بها . وقد تكون مثل هذه الظواهر أقل وضوحا مما كان علاقة خصومة بادية للعيان بين نظامي التحالف خلال فترة الحرب الباردة ، ولكنها تنطوي على عدم استقرار وعدم أمن للأغلبية الكبيرة من البلدان الصغيرة التي لا تعتمد في أمنها على القوة العسكرية .

ففي عالم يستعد للتكامل الشامل على نطاق لا مثيل له ليست الإجابة على هذا الخطر الممكن الارتكان إلى الاعتقاد بأن الرعب النووي بعد التحكم فيه وتقليله سيعطينا سلما دائما وإنما الإجابة هي تسخير كافة إمكانيات الإطار المتعدد الأطراف لكي نرسي على نطاق العالم هيكلا أمنيا يقوم على أساس التقليل من الأسلحة تدريجيا . وقد أعادت بلدان عدم الانحياز تأكيد هذا الشرط الحتمي ، في اجتماع قمتها الذي عقدته في العام الماضي في بلغراد:

"إن بلدان عدم الانحياز لا تدعي أنها قادرة على تغيير العالم بنفسها ، ولا هي بقادرة على ذلك ، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن إعادة تشكيل العالم بدونها . إن بلدان عدم الانحياز تحبذ التوافق لا المواجهة ، سواء كان الأمر يتعلق بمشاكل مشتركة بين البشرية أو قضايا ذات أهمية إقليمية ."

فإذا ما أريد لهذا المحفل المتعدد الأطراف أن يكون سبيلا لإعادة التفكير عالميا في هياكل أمنية جديدة أكثر ديمقراطية تثور مسألة الكيفية المناسبة لاستجابته لهذا التحدي . وقد ركز سفير البرازيل المبجل على بعض القضايا المتصلة بهذه المهمة ، كما فعل عدد آخر الشيء نفسه . ومن دواعي التشجيع بالنسبة لنا أن هذا المؤتمر قد بدأ بالفعل في عملية إعادة تفكير ، بأفق متفتح . ومن المسائل الأساسية بالنسبة لعملية التفكير هذه مسائل تتعلق بالاتجاهات إزاء اختصاص هذه

الهيئة وجدول أعمال المؤتمر نفسه . وإننا لنعتقد أن المؤتمر لم تشله أي أوجه قصور هيكلية وأنه قد فعل وسيفعل ما تمكنه دوله الأعضاء من فعله ، لا أكثر ولا أقل . وقد أوضحت التغييرات التي جرت الحاجة إلى أن يتناول المؤتمر جدول أعماله بطريقة أكثر تصميما وجدية إذا ما أريد للمجتمع الدولي تحقيق فوائد من التطورات الجديدة على نطاق عالمي . وفيما يتعلق بجدول الأعمال ينبغي لنا الاستعداد لتقبل الأفكار الجديدة ولكن ينبغي لنا أيضا ألا نتسرع في إلقاء ما لدينا ، لمجرد أن المؤتمر لم يُمكّن من أداء أعمال ذات قيمة لأسباب لا هي بالإجرائية ولا بالهيكلية ، وإننا لنرحب بالأفكار الجديدة . وقد ركز وفدي وعدد آخر من الوفود فيما مضى على مسألة الكيفية التي ينبغي لنا اتباعها في تناول مسائل نزع السلاح التقليدي ، سواء كانت إقليمية أو عالمية ، فأشار سفير السويد المبجل إلى مسألة تتصل اتصالا وثيقا بهذا الموضوع هي الحد من الأسلحة البحرية والمسائل المتصلة بها . وحظر إنتاج المواد القابلة للانشطار مسألة أخرى جديرة بالذكر . ولذا يعتقد وفدي أن الآلية "الداخلية" لعملية إعادة التفكير والتقييم التي أشار إليها سفير البرازيل المبجل مناسبة تماما في توقيتها ، ونتوقع أن تعزز هذه الممارسة من دور مؤتمر نزع السلاح في الاستجابة للتطورات الجديدة لا أن تقلل منه .

وتستحق معالجة مجموعة القضايا النووية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح معالجة متعددة الأطراف اهتماما أكثر من ذي قبل ، وإزالة فئة كاملة من الأسلحة النووية عن طريق معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ووجود احتمالات طيبة لإجراء تخفيضات عميقة في الأسلحة النووية الاستراتيجية تطوران خليقان بالترحيب ، ولكن ليس هناك عزاء كبير بالنسبة لرجل الشارع إذا ما عرف بتخفيض أطنان مادة الـ تي إن تي المخزونة ضده قد خفضت بمقدار النصف . وفي حين اننا لا نبخس تقدير مدى التعقد الذي تنطوي عليه متابعة عملية نزع السلاح النووي فلا شك أن رفض المشاركة المتعددة الأطراف في عملية نزع السلاح النووي سيكون ضد روح التطورات الإيجابية التي نشاهدها اليوم . فإذا ما كانت المخاوف المتصلة بانتشار الأسلحة النووية وبالتكنولوجيات الأخرى التي يطلق عليها التكنولوجيات المزعزعة للاستقرار مخاوف حقيقية يتعين حتما التوصل الى إجابات في معالجة المسائل النووية في إطار متعدد الأطراف . اذ أن التاريخ قد أثبت أن تجزئة المخاوف الأمنية المشتركة بين جميع البلدان والتماس تدابير رقابة من طرف واحد من أجل معالجة هذه المخاوف لم يكللا بالنجاح ، وأن إنكار الحقيقة البديهية القائلة بأن القضايا النووية تهم جميع البلدان يؤدي الى عكس المرجو ، ولذا لا بد من أن يتناول هذا المحفل هذه المسائل بغية تطوير مبادىء عامة وإطار لمراحل عملية نزع السلاح النووي على صعيد العالم .

وقد أصبحت مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية أكثر أهمية والحاحا ، لا لمجرد أن المساعي الدولية المتصلة لقرابة ثلاثة عقود قد فشلت في أن تؤدى إلى وقف

التجارب النووية وإنما أيضا بسبب التطورات الاخيرة والاحداث المقبلة المتصلة بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، فما زال الحظر الشامل للتجارب النووية أحد الخطوات الحاسمة لمنع ظهور أسلحة نووية وزيادة الدول الحائزة للأسلحة النووية . فإذا ما كان خطر الانتشار النووي حقيقيا فإن فرصة إقامة حاجز فعال ضد هذا التطور الكريه عن طريق عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية فرصة حقيقية أيضا . فالالتزامات المتجسدة في نص وروح معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، ومعاهدة عدم الانتشار النووي ، بالسعي لوقف كل التفجيرات التجريبية الى الأبد تعكس هذه الحقيقة . فالأغلبية الكبرى من أطراف هذين المكين تشعر بالحيرة وخيبة الامل إزاء التمادي في تجاهل النداءات الدولية المستمرة لعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . فإذا ما كانت الدولتان النوويتان العظميان تقران الآن بأنهما قد بالغتا في تكديس الأسلحة في ترساناتهما النووية وأنه يمكن تحقيق الأمن عند مستويات أقل من هذه الأسلحة فستبدو الحاجة الى استمرار التجارب غير واضحة . والحجة القائلة بأنه سيلزم الاستمرار في التجارب لتأمين سلامة المخزونات النووية المخفضة وامكانية الاعتماد عليها تتجاهل على ما يبدو أنه يمكن تلبية متطلبات الموثوقية والسلامة بدون اللجوء الى التفجيرات التجريبية النووية . وهذه التناقضات تثير الشكوك بين من يتصورون وجود حاجة لإنتاج أسلحة نووية في استمرار الانتشار الرأسي . وهذه ضربة للقاعدة الدولية التي أرستها ورعتها الأطراف غير النووية في معاهدة عدم الانتشار . ولم يعد بالإمكان الاستناد الى صعوبات التحقق من الامتثال لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية كحجر عثرة يحول دون التوصل إلى حظر للتجارب . فالمحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن تحديد التجارب النووية توفر ثقة متزايدة وتثبت أنه يمكن التفاوض تفاوضا فعالا على مشاكل التحقق إذا ما توفرت الإرادة السياسية . والواقع أن التقارير تفيد بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد حقق تقدما طيبا في وضع اللمسات النهائية لتدابير التحقق اللازمة لمعاهدة العتبة . والرأي التقني الشائع الآن يقول إن الصعوبات التقنية في التحقق من حظر شامل للتجارب ستكون أقل كثيرا من تلك المرتبطة بالتحقق من العتبة الجاري وضعها حاليا في صورتها النهائية .

ومن الواضح أن إحراز تقدم ملموس في بدء المفاوضات من أجل التوصل الى فرض حظر شامل للتجارب سيكون خطوة تتناسب مع التطورات الإيجابية التي نشهدها في ميدان نزع السلاح النووي . ورغم أن عددا قليلا من البلدان يعتنق رأيا مختلفا فيما يتعلق بالإطار الزمني لعقد معاهدة لحظر التجارب النووية فإن الجميع يعتبرون مثل هذه المعاهدة هدفا مستحسنا . وحتى اذا ما واجهنا قضايا التحقق فإن هذا يتعين أن يجري في سياق هيكل ممكن لمعاهدة . وليس في بدء عملية من أجل بدء المفاوضات على هذا الأساس حكم مسبق على أي شيء لأننا جميعا نعلم أنه لا يمكن الانتهاء من مثل هذه

المفاوضات في غضون فترة قصيرة . ولا يمكن إنكار ضرورة أن يجري التفاوض على مثل هذا التدبير على أساس متعدد الأطراف نظرا لتعدد أبعاد مثل هذه المعاهدة . وإننا لننتظر بلهفة نتائج الجهود التي يبذلها بلا كلل في هذا الشأن السفير دونوواكي .

وقد استخدمت الأغلبية الساحقة من أطراف معاهدة الحظر الجزئي للتجارب العملية القانونية السليمة المنصوص عليها في المعاهدة لتحويلها الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وقد أسعدنا الحوار الإيجابي الذي جرى في هذا السياق بين الأطراف ، بما في ذلك الحكومات الوديعة . وتتطلع سري لانكا ، بوصفها ممن بادروا بتقديم الاقتراح ، الى عقد مؤتمر لإدخال تعديل بنّاء يمكنه توفير القوة الدافعة السياسية اللازمة للتوصل إلى طريق لإدراك المقاصد المتجسدة في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب .

إن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي بند آخر له أولوية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، وإننا لنعتقد أن هذا مجال آخر للمساعي المتعددة الأطراف ، يمكنه الاستفادة من "الجو النفسي" الموجود حاليا الذي يبشر بتحقيق نتائج واعدة ويساهم فيها . ويأمل وفدي أن يعود الى تناول هذا البند بمزيد من التفصيل في مرحلة لاحقة . ويسرنا أن اللجنة المخصصة لهذا الموضوع قد أنشئت برئاسة سفير كندا السيد شانون القدير . ولكنا كنا نتوقع إدخال تحسينات في ولاية هذه اللجنة تتناسب مع ما يمكن القيام به من أعمال بناءة . فقد اكتسبت قضايا الفضاء الخارجي ، ولا سيما تدابير الوقاية من حدوث تنافس على التسلح في تلك البيئة ، أهمية أكبر نظرا لأن استخدام الفضاء الخارجي قد أصبح مسعى متعدد الأطراف حقا . ونظرا لتزايد عدد البلدان التي تستمر في القيام باستثمارات في استخدام الفضاء الخارجي ولنتائج هذا الاستخدام الاقتصادية والأمنية بالنسبة لجميع بلدان العالم فستظل ضرورة قصر استخدام الفضاء الخارجي على ما فيه صالح البشرية مسألة ملحة . وقد جمّعت اللجنة المخصصة على مدى ثلاثة أعوام قدرا كبيرا من الخبرة السياسية والقانونية والتقنية بشأن هذا الموضوع ، وعلينا الآن توجيه أعمالها نحو التركيز في الدراسة على عناصر مشتركة يمكن مواصلة تطويرها من حيث ولاية اللجنة المخصصة . ولكن من المؤسف أن اللجنة قد أبدت ميلا للدخول في حلقة مفرغة من المناقشات تغلبت فيها إعادة لعب الأدوار على الجهود التي يمكن بذلها للتعرف على الأرضية المشتركة ، فطالت مناقشة اللجنة لمزايا وعيوب قطاعات مختلفة من برنامج عملها في الأعوام الماضية ، الأمر الذي ليس بالضروري أو المثمر في رأينا . ومما يزيد الأسف في هذا الصدد أنه كان بإمكان اللجنة المخصصة التركيز على عناصر تهم الجميع بدون المساس بموقف أي وفد من أي اتفاق أو اتفاقات يمكن التوصل اليها في النهاية . ويؤيد وفدي منذ أمد بعيد تشكيل فريق من الخبراء للمساعدة في دفع عملية رسم الحدود هذه قدما . وبغض النظر عن الشكل الذي قد تتخذه هذه المساهمة المتخصصة فإننا نتطلع الى الأفكار الجديدة لرئيس اللجنة المخصصة لهذا الموضوع لكي يتسنى القيام بعمل التعرف على العناصر المشتركة بطريقة مقبولة لجميع الوفود .

وهناك تفاؤل على نطاق واسع توقعا لقرب التوصل إلى اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية ، إذ قدمت القيادة النشطة الخلاقة التي وفرها السفير موريل في العام الماضي مساهمات جديرة بالذكر لتمهيد السبيل نحو تحقيق هذا الهدف ، وإننا لعلى ثقة من أن اللجنة المخصصة ستخطو خطوات حاسمة نحو الانتهاء من هذه المهمة ، برئاسة السفير هيلتينيوس القديرة الدينامية .

وإن وفدي ليشارك في الرأي القائل إن أغلب المقومات الأساسية التقنية للاتفاقية موجودة ، إذ أن ما جرى خلال العام الماضي من أعمال مفيدة جدا بشأن المرفق المتعلق بالمواد الكيميائية ، والبروتوكول بشأن اجراءات التفتيش ، والأعمال الدقيقة العملية بشأن الأجهزة ، قد سهلت كثيرا من هذا الإنجاز . وقد كان من دواعي سرورنا الخاص الأعمال التي جرت بشأن الأجهزة ، برئاسة الوفد الفنلندي القديرة ، فقد بينت نتائج هذه الأعمال أنه يمكن توقع تلبية المتطلبات المعقدة للتحقق من الامتثال للاتفاقية باستخدام الوسائل التكنولوجية المتاحة . وإننا لنقدر كثيرا المبادرة التي اتخذتها استراليا في الجمع بين ممثلي صناعة الكيماويات في القطاع الخاص وممثلي الحكومة ، ولكن يبدو لنا أنه علينا ، لكي نتمكن من الحفاظ على القوة الدافعة التي ولدها مؤتمر باريس ومؤتمر كانبرّا ، اتخاذ خطوات حاسمة نحو الانتهاء من المهمة بدون إطفاء جذوة التحمس التي ثارت . فقد آن الوقت لمواجهة القضايا المتبقية من منظور سياسي بغية التوصل سريعا إلى قرارات دائمة ، عن طريق الحلول الوسط والتشاور وتوافق الآراء . وما زالت الملاحظات المقنعة التي أبداها السفير موريل في نهاية دورة اللجنة المخصصة في العام الماضي سليمة ، فقد قال: "ليس وقتنا بغير المحدود ، ... ولن تتمخض الاتفاقية الجاري وضع اللمسات الأخيرة عليها حاليا عن نتائج عملية إلا إذا ما كانت عالمية في تطبيقها" . فالقدرة التقنية وحدها لن تسهل عقد الاتفاقية قريبا .

وإننا ميالون إلى الاعتقاد أنه يمكن حاليا التفكير في إطار زمني لعقد الاتفاقية ، كطريق وسط لالتماس الحلول للقضايا المتبقية . فالمسائل المتصلة بالنطاق ، وتكوين المجلس التنفيذي واتخاذه القرارات ، والتفتيش بالتحدي ، والمساعدة ، وترتيب التدمير ، والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية ، وعلاقة الاتفاقية ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، قضايا تتطلب اتخاذ قرارات سياسية بدافع من روح التراضي ، مع مراعاة حقائق الصفة العالمية المنشودة . ويمكن للمرء الدفع بأن هذه القضايا مترابطة سياسيا بطريقة قد تتطلب حلولا في شكل مجموعة مترابطة من الحلول خلال المرحلة النهائية من المفاوضات ، ولذا نعتقد أنه ينبغي إضفاء إحساس بالتوقيت في مفاوضاتنا بغية توفير إطار مناسب للحلول الوسط ، فيمكن أن تجري هذه الجهود في توازٍ مع الأعمال التقنية التي ما زال يتعين القيام بها في الأفرقة العاملة التابعة للجنة المخصصة . ولكن ما يجب تفاديه هو ضياع نقطة التركيز في المناقشات التقنية الأمر الذي يحمل في ثناياه خطر إعادة فتح مجالات يوجد بصددها اتفاق والتقاء في

الآراء . ومما يعطينا أملا وينفخ فينا روح التفاؤل ما بذله السفير هيلتينيوس من جهود نشطة لمواجهة هذه التحديات بروح من الواقعية .

إن مفتاح نجاح الاتفاقية المقبلة بشأن الأسلحة الكيميائية سيكون مدى قدرتها على جذب الانضمام إليها على صعيد عالمي . ومنذ عدة أيام أوضحت مجموعة الـ ٢١ بلا لبس التزامها باتفاقية غير تمييزية تتضمن حظرا شاملا لكل دورة الأسلحة الكيميائية ، ويمكن لمثل هذه الاتفاقية ، بفضل السلطة السياسية المنبثقة عن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في باريس ، جذب الالتزام العالمي بحكم مزاياها . بل وينبغي لها . ويعتقد وفدي أن ما يمكنه تأمين الانضمام إلى هذه الاتفاقية على الصعيد العالمي على أفضل وجه ليس الوسائل التكتيكية وإنما بجعل الاتفاقية جذابة لكل البلدان من حيث أمنها والاعتبارات الاقتصادية والسياسية ذات الصلة . ونعتقد أنه يمكن التوصل إلى حلول وسط بشأن القضايا المتبقية بطريقة تعزز هذا الهدف ، عن طريق الحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف لهذا الصك بأوسع المعاني . ولذا يلزم الآن تجديد الجهود لمواجهة القضايا السياسية المعلقة بغية اتخاذ قرار ، وأي تحويل للوقت المتاح إلى مسائل أفضل من يعالجها هو لجنة تحضيرية لن يؤدي إلا إلى ضياع نقطة التركيز وفقدان القوة الدافعة . ولذا يأمل وفدي أن نتمكن من تفادي مثل هذه الحالة وأن نتخذ خطوات حاسمة نحو المرحلة النهائية من مفاوضاتنا .

وسيكون المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار ، المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام ، حدثا له أهميته بالنسبة لأعمالنا ، وإن لم يتصل مباشرة بنزع السلاح . وتتطلع سري لانكا ، بوصفها دولة طرفا في هذه المعاهدة ودولة اشتركت بهمة في المؤتمر الاستعراضي الرابع ، إلى استعراض رابع ناجح ، عالمين أن الدول الأطراف غير النووية قد أرست قاعدة دولية هامة ، بالفعل لا بالقول ، بالتزامها بالمعاهدة التزاما دقيقا ، وهذه حقيقة سجلتها المؤتمرات الاستعراضية المتتالية . وأهم ما يلزم لكي يتكلل المؤتمر الاستعراضي الرابع بالنجاح هو إعادة تأكيد ثقة الدول الأطراف في المعاهدة في احترام جميع الدول الأطراف للالتزامات التي تفرضها معاهدة عدم الانتشار ، من جميع الجوانب . وفي حين نرحب بالتقدم المحرز في الجهود الثنائية المبذولة للحد من الأسلحة النووية فإننا نشعر بخيبة الأمل إزاء عدم ظهور بوادر متعددة الأطراف في هذا الاتجاه . فإحراز تقدم ملموس نحو التفاوض على معاهدة للحظر الشامل للتجارب والتوصل إلى حلول مرضية للمطالب المشروعة من الدول غير النووية للحصول على تأكيدات أمن من استخدام الأسلحة النووية ستكون أمورا لها أهمية أساسية لاستمرار الثقة في معاهدة عدم الانتشار وتأمين النجاح لعملية الاستعراض . وقد اتخذت البلدان غير النووية قرارات سياسية شجاعة وفقا لمصالحها الأمنية ، بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار واحترام الالتزامات المضطلع بها على هذا النحو احتراما كاملا رغم العيوب النظرية المتأصلة في ذلك الصك .

إن تولد الحلول السياسية الوسط التي أفضت إلى تحقيق معاهدة عدم الانتشار ليبين أن قدرة المعاهدة على البقاء سيختبرها تدريجيا مرور الوقت وتنفيذ المعاهدة من كل جوانبها ، فإذا ما استمر شلل الأعمال المتعددة الأطراف في المجالات التي سبق أن أشرت إليها فإن هذا سيثير مخاوف بصدد قدرة معاهدة عدم الانتشار على البقاء وإمكانية الثقة بها ، ولا سيما في بيئة ما زالت تُبسط فيها فائدة الأسلحة النووية ويستمر فيها الانتشار الرأسي . كما سيكون ذلك بمثابة حاجز يحول دون الانضمام إلى هذه المعاهدة المرجو بشدة على نطاق أوسع .

وفي ختام كلمتي ، أقول إن الوقت قد حان لأن نبدي الإرادة السياسية اللازمة لبث حياة جديدة في هذه الهيئة وتمكينها من النهوض بولايتها الحيوية الفريدة ، فجدول اعمالنا غني من حيث المضمون والإمكانيات ، ويمكننا بطبيعة الحال ، بل ويتعين علينا ، ان نحسن منه . وكما لاحظ سلفكم سفير هولندا المبجل في نهاية فترة رئاسته:

"... ينبغي لمؤتمر نزع السلاح ان يضع في اعتباره الاحداث المثيرة التي تحدث الآن كل يوم تقريبا والتي لا بد وان تؤثر على اعمالنا في مؤتمر نزع السلاح ، والواقع ان فرص التقاء الآراء وعقد اتفاقات بشأن نزع السلاح المتعدد الاطراف أكبر الآن من ذي قبل . " .

الرئيس (متكلما بالانكليزية): شكرا لممثل سري لانكا على بيانه وعلى ما وجهه للرئيس من كلمات رقيقة .

الكلمة الآن لممثل باكستان السفير كمال .

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): سيادة الرئيس ، أود أن اتقدم لكم بالأصالة عن نفسي وعن وفدي بأحر التهاني لترؤسكم مؤتمر نزع السلاح في هذا الشهر وان أؤكد لكم تعاوننا التام في أدائكم لمهمتكم الهامة ، كما أود انتهاز هذه الفرصة لتهنئة سلفكم المبجل السيد هندريك فاخنماكرس سفير هولندا لما أبداه من قدرة في توجيهنا خلال المرحلة الأولى من دورتنا في هذا الربيع .

لقد تركنا عدد من الزملاء منذ آخر مرة خاطبت فيها هذا المؤتمر ، وأنتهز هذه الفرصة لتمني كل نجاح لهم في مهامهم المقبلة .

وسنفتقد جميعا بصفة خاصة سفير المكسيك السيد غارسيا روبليس ، الذي ترك فراغا يصعب ملؤه ، بتقاعده بعد حياة وظيفية طويلة بارزة في خدمة بلده ، إذ وجد عمله في ميدان نزع السلاح والتزامه بتعزيز السلم العالمي اعترافا عالميا . لقد لعب دون الفونسو دورا عظيما يستحق عليه الراحة ، وأنتهز أنا ووفدي هذه الفرصة لكي نتمنى له تقاعدا سعيدا .

ولما كانت هذه هي أول مرة ألقي فيها كلمة خلال الدورة الحالية أود أن اقدم ترحيبي الحار بزملائنا الجدد سفراء الارجنتين وإيطاليا والصين وفنزويلا وكندا وكوبا وكينيا والمكسيك والولايات المتحدة واليابان ، واعرب عن تطلع وفدي للعمل في تعاون وثيق معهم في الشهور القادمة .

سيعالج بياني اليوم بعض القضايا التي نعتقد أنها اكتسبت أهمية بسبب تغير الحقائق في المسرح العالمي .

إن دورتنا هذه السنة تبدأ بداية تبشر بالخير ، إذ أن الأحداث التي دارت في أوروبا خلال الشهور الستة الماضية قد أعطت هذه القارة مظهرا جديدا ، ونسيج الشك والعداء المتبادلين الذي حيك خلال سنوات الحرب الباردة تحل محله الآن روح من الحوار والتفاهم ، والخوف من التفاوض قد حلت محله علاقة تعاونية جريئة بين الدولتين العظميين ، ومفاوضات الحد من الأسلحة تتقدم حثيثا على ما يبدو ، والمجتمع العالمي ينتظر بتشوق حدوث تقدم كبير خلال الشهور القادمة ، فقد أثبتت سرعة خطى التطورات أن تخفيض القوات النووية والتقليدية وإزالتها في النهاية هدف واقعي يمكن تحقيقه بطريقة تعزز أمن كل المعنيين وأن المشاكل التقنية الطابع لا تمثل عقبات كأداء عندما تتوفر الإرادة السياسية اللازمة .

ولكن توخيا للواقعية علينا الإقرار بأن الاتفاقات بين الدولتين العظميين وحدهما على الحد من ترساناتهما وتخفيض مستويات قواتهما لا تشكل في عالم اليوم ضمانا كافيا للسلم والأمن ، كما أننا نخدع أنفسنا إذا ما ادعينا أن كل المنازعات في عالمنا إنما ترجع إلى التوترات بين الشرق والغرب ، فلا يمكننا ، بل ولا ينبغي لنا ، تجاهل أن السلم والطمأنينة يتعرضان للخطر بصفة متزايدة لا بسبب التناحر بين الدولتين العظميين وإنما بسبب الدوافع البدائية لكثير من الدول التي ظهرت مؤخرا كقوة إقليمية تسعى إلى السيطرة على جيرانها . فعلى عكس المتوقع ، بينما بدأت الدولتان العظميان في التحرك قدما نحو تخفيض مخزوناتهما من الأسلحة المهلكة في ظروف تتميز بتزايد روح التراضي والتفاهم ، هناك بلدان نامية تحول المزيد ثم المزيد من مواردها النادرة من حيث الرجال والمواد إلى إنتاج واحتياز الأسلحة .

وإننا لعلي اقتناع تام بأن من الضروري حتما بغية تعزيز هيكل سلم العالم وأمنه مد نطاق الالتزام بنزع السلاح إلى المستوى الإقليمي أيضا ، فإزالة التوترات والقضاء على المنازعات في شتى مناطق العالم عنصر حيوي في السعي لتحقيق الأمن الدولي ، يمكن توفيره عن طريق تسوية المنازعات تسوية عادلة وإقامة توازن عسكري يكفل الأمن عند أدنى مستوى من الأسلحة . أما تسوية المنازعات تسوية عادلة فتتطلب رغبة واضحة من جانب شتى الأطراف ، ولا سيما الدول الأقوى عسكريا ، في معالجة الأسباب

الجذرية للمنازعات الإقليمية بدون محاولة إخفائها في غياهب النسيان . وأما تحقيق توازن عسكري عند أدنى مستوى من الأسلحة ، فيجب أن يراعي لا مجرد القدرات العسكرية واحتياز الأسلحة من مصادر خارجية ومستويات تقدم الأسلحة ومرافق الإنتاج المحلية في الدول المعنية وإنما أيضا تاريخ توتراتها الماضية ومخاوفها وشكوكها بصدد مطامح تحقيق السيطرة الإقليمية . وتدابير تحقيق توازن إقليمي تلعب في رأينا دورا هاما في تهيئة جو من الثقة المتبادلة ، وهو من المتطلبات الهامة لإحراز تقدم نحو نزع السلاح .

وفي رأينا أن أهمية البعد الإقليمي لنزع السلاح تستدعي إدراج هذا البند في جدول أعمالنا ، فهنا في مؤتمر نزع السلاح ، بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض على نزع السلاح ، يجب تناول مسألة نزع السلاح الإقليمي .

إن توسيع بعض الدول وتحديثها لقواتها البحرية إلى ما يتجاوز احتياجات الدفاع الساحلي المشروع قد تسبب في إثارة شعور بعدم الاستقرار والخطر لدى الدول الأصغر ، إذ أن هذا التوسع ، مقترنا بزيادة تقدم نظم الأسلحة البحرية ونشر أسلحة استراتيجية وتكتيكية في البحر ، وإدخال غواصات نووية في أجزاء مختلفة من العالم ، قد أعطى قدرات مقلقة لبحريات حفنة من الدول ، فأصبح أمن الدول الساحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم بسبب هذه التطورات مهددا من البحر على نطاق لم يسبق له مثيل . ولذا تستحق أيضا مسألة نزع السلاح البحري ووضع قيود على الاستخدامات العسكرية لأعالي البحار المعالجة في مؤتمر نزع السلاح . ويمكن أن تتضمن التدابير التي يمكن مناقشتها تحت هذا العنوان نزع الأسلحة النووية في البحر نزعا فعالا وتحديد القوات البحرية للدول البحرية العظمى وزيادة أمن الجبهة البحرية للدول الساحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم فينبغي فرض قيود شديدة على قدرات استعراض العضلات فيما وراء البحار .

ورغم أننا نركز كل طاقاتنا على عقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية قريبا ، وهو أمر يشترك فيه وفدي على الوجه المناسب ، لا يمكننا تجاهل أن مسألة حظر التجارب النووية ما زالت أكثر بنود جدول أعمالنا إلحاحا ، وهذا انعكاس ، في المقام الأول ، للأهمية الأساسية التي يحتلها وقف التجارب النووية في إطار عملية نزع السلاح النووي ، وثانيا ، لفشلنا في التوصل إلى حظر شامل للتجارب رغم سنوات من المناقشات والنقاش في مجموعة من المحافل الدولية ، وقد قيل عن حق إنه ما من مسألة أخرى في ميدان نزع السلاح كانت موضوعا لكل هذا القدر من الدراسة والمناقشة ، ولكن رغم كل هذا تبدو إمكانيات عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية كئيبة اليوم كآبتها في عام ١٩٦٣ .

لقد قيل لنا خلال النصف الثاني من السبعينات إن المفاوضات الثلاثية الجارية حينئذ بين الدول الموقعة تتيح أفضل سبيل للمضي قدما وإن المفاوضات المتعددة الأطراف ستتدخل مع المحادثات الثلاثية وتعقد منها ، ولكن بعد عام ١٩٨٠ لم تستأنف المفاوضات الثلاثية وانتهى الأمر بالفريقين العاملين المنشأين في عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٣ إلى مناقشات مجردة ، ولم يتسن منذ عام ١٩٨٤ إقامة هيئة فرعية بشأن الموضوع بسبب معارضة مجموعة من الدول لإعطاء مثل هذه الهيئة ولاية مناسبة . ومن سوء الحظ أن مسألة الولاية ما زالت تحبط الجهود المبذولة لإقامة لجنة مخصصة تتناول تناولا موضوعيا كل الجوانب ذات الصلة بحظر التجارب النووية .

إن هذا الإحباط نتيجة لعدم إحراز تقدم في المؤتمر هو الذي حدا بأكثر من ٥٠ دولة موقعة على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية إلى التماس عقد مؤتمر لتعديل المعاهدة بغية تحويلها إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وقد استمعنا إلى حجج حول هذه المائدة تقول بأن المحفل المناسب للتفاوض على حظر للتجارب هو مؤتمر نزع السلاح وأنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف بعقد مؤتمر للتعديل ، ونحن وإن كنا لا نعترض على الحجة الأولى نرى أنه ينبغي للبلدان المهتمة حقا بحظر التجارب استعمال أي وسائل متاحة لها لتحقيق غرضها ، فإذا ما نجحت المبادرة الهادفة إلى عقد مؤتمر للتعديل فلن يكون الجهد المبذول من أجل ذلك قد ضاع هباء .

إن مناقشاتنا بشأن تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته ذات صلة تماما بموضوعنا نظرا لأنه ينبغي في رأينا لاستعراض طرق العمل التي نتبعها ، شأننا في ذلك شأن أي منظمة ، أن يكون عملية مستمرة ، فنحن لا نعتقد في التغيير لمجرد التغيير ، وإنما يلزم على ضوء تغير الحالة العالمية إلقاء نظرة جديدة على جدول أعمالنا بحيث يعكس أولويات العقد القادم . وقد قامت مجموعة السبعة بأعمال نافعة جدا ، وتمخضت مداولاتها عن ثروة من الأفكار والاقتراحات ، ولذا نقترح إحياء المجموعة وتكليفها بمهمة اقتراح تحسينات في هيكلنا الحالي .

ونحن نؤيد أيضا توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح قريبا بإضافة أربعة أعضاء إليه ، كما تقرر في عام ١٩٨٣ ، ولكن نظرا لعدم اكتمال التغيرات الجارية في أوروبا ، ينبغي لنا اتباع الحذر الشديد لكي لا نخل بالتوازن السياسي الدقيق الذي هو أحد المتطلبات الأساسية اللازمة لفعالية أداء مؤتمرنا هذا .

ويجب ألاّ تضيع فرص نزع السلاح ، وينبغي استكمال التوقعات التي ثارت على نطاق واسع نتيجة لتحسن العلاقات بين الشرق والغرب باتخاذ تدابير لمواجهة تحديات عصرنا ، فالسؤال الذي يواجهنا اليوم هو هل يتوفر لدينا ما يلزم من وضوح الرؤية

والشجاعة للعمل معا لتأمين عصر من السلم والتقدم . إن المسؤولية التي نواجهها ثقيلة وينبغي لنا في مؤتمر نزع السلاح كفالة ألا ندين مستقبلنا ، ويجب علينا ترشيد جدول أعمالنا بحيث يصبح أكثر صلة ببعض المشاكل الخطيرة التي تواجهنا ، ومعالجته بتصميم متجدد وإحساس أشد بالإلحاح . فاذا ما توفرت الإرادة السياسية والنهج البناء من جانب جميع أعضائه فليس هناك ما يحول دون توصل مؤتمر نزع السلاح إلى استجابة تتناسب مع الأبعاد التاريخية للتحدي الذي يواجهه .

الرئيس (متكلما بالانكليزية): شكرا لممثل باكستان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي . بهذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم . هل يود أي عضو آخر أن يتكلم؟

لقد عممت الأمانة اليوم بناء على طلبي جدولا زمنيا للاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الأسبوع المقبل ، أعد بالتشاور مع رؤساء الهيئات الفرعية . وهذا الجدول إرشادي بحت ، حسبما درجت عليه العادة ، ويمكن تعديله إذا ما لزم ذلك ، فاذا لم يعترض أحد فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد هذا الجدول .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (متكلما بالانكليزية): ليست هناك أعمال أخرى لهذا اليوم ، ولذا أعتزم الآن رفع هذه الجلسة العامة . ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ آذار/مارس في الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠